الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة "الشبان الجزائريين".

د. فتيحة سيفو*

مقدمة: تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة تحول هامة في تاريخ الجزائر وتاريخ نضال شعبها ضد الاحتلال الفرنسي؛ فبعد نهاية المقاومة المسلحة وقبل ظهور الأحزاب السياسية عرف المجتمع الجزائري فترة تحضير وإرهاصات ونهضة فكرية كبادرة للنضال السياسي والعمل الحزبي الوطني، وتفاعلت عدة عوامل: داخلية وخارجية، سياسية وثقافية واجتماعية وأثرت في بلورة الفكر وتطور الحس الوطني والوعي الاجتماعي الثقافي لدى الجزائريين؛ فالإدارة الاستعمارية أحكمت قبضتها على الجزائر بسلسلة من الإجراءات والسياسات القمعية التعسفية بهدف القضاء على هوية الجزائري وإخضاعه للقوانين الفرنسية الإدماجية، وفي نفس الوقت عرف المجتمع الجزائري حالة غليان وتأجج ويقضه فكرية بدت تجلياتها في نشر الوعي عن طريق النوادي والجمعيات الثقافية وفي الاهتمام بنشر التراث الفكري وفي ظهور الصحافة، ونشأت نخب جديدة ممثلة للشعب مطالبة بحقوقه بأساليب واستراتيجيات مختلفة.

سياسة الاستعمار الادماجية في نهاية القرن التاسع عشر: سعت فرنسا منذ مرسوم 1834م إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ منها، ولتحقيق هدفها سنت جملة من القوانين مست جميع المجالات، وقد ازدادت حدّة سياسة الإلحاق والدمج مع مجيء الجمهورية الثالثة [1870-1940] وتطبيق نظام الحكم المدني سنة 1870م؛ فإضافة إلى سياسة السلب والنهب ومصادرة الأراضي وإجحاف الضرائب التي عانى منها الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال والتي مسته في ممتلكاته المادية ونظامه الاجتماعي ستتجه سلطات "الاستدمار" مع سياسة الإدماج إلى المس بهويته ومقوماته الحضارية[1]. ومن أهم المجالات التي احتدم فيها الصراع بين السلطات الاستعمارية والجزائريين مجال القضاء؛ فقد شدّدت فرنسا المراقبة على المؤسسات القضائية وعملت على كسب العلماء والقضاة، وقلصت من

*أستاذة محاضرة أ في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم التاريخ وعلم الآثار– كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية– ورئيسة فرقة بحث في مختبر تاريخ الجزائر– جامعة وهران1 أحمد بن بلة.

صلاحيات القاضي المسلم، وتحكمت في القضاء بسلسلة من القوانين لإدماج القضاء الإسلامي تدريجيا في القضاء الفرنسي. ويعتبر مرسوم 10 سبتمبر 1886 الذي حصر عمل القاضي المسلم في الأحوال الشخصية فقط من الإجراءات التي أثارت سخط واستنكار الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر[2].

بهدف إحكام سيطرتها على الأهالي "وحماية المعمرين" أوجدت الإدارة الاستعمارية قانونا استثنائيا خاصا بالجزائريين المسلمين هو قانون الأهالي الذي صدر في مارس 1871م. وفي 1874م تمّ تحديد 27 مخالفة يعاقب عليها بقانون الإنديجينا. وأعطيت للسلطات الإدارية صلاحيات قضائية في 1881م، وتم تحديد مدة سريانه بسبع سنوات. تم تمديد الفترة لسنتين في 1888م ولسبع سنوات أخرى في 1890 و1897. وعلى الرغم من أن القانون ألغي رسميا بمرسوم 7 مارس 1944 وقانون 7 ماي 1946 إلا أن العمل به بقي ساريا حتى 1962م.

بموجب قانون الاندجينا أصبحت للسلطة الإدارية المتمثلة في الحاكم العام والمتصرفين الإداريين اختصاصات السلطة القضائية[3]، فازدادت بذلك قيود الظلم والتعسف على الشعب بحجة المحافظة على الأمن وإقرار النظام. وبالرغم من أن هذا القانون ظهر في البداية كحل مؤقت إلا أنه تم تجديده أكثر من مرة. وفي كل مرة كانت تضاف مخالفات جديدة وتوسع صلاحيات الإداريين[4]. إضافة إلى إنشاء المحاكم الردعية الاستثنائية بموجب مرسوم 29 مارس و29 ماي 1902م، والتي تمنع المتهم من حق الاستئناف.

وفي إطار تطبيق سياسة الفرنسة صدر قانون التجنيس. وكان الهدف منه إجبار المسلمين على الانسلاخ عن الدين الإسلامي وإدماجهم في الأمة الفرنسية. نظريا يساوي القانون بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق والواجبات ولكن في الواقع كان غير ذلك زيادة على أنه أثار جدلا في الأوساط الفرنسية نفسها كما عارضه الجزائريون والمعمرون[5]. في هذه الفترة كانت سلطة المعمرين قد عززت بازدياد عدد البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات وتوسيع مساحاتها بعد تطبيق القوانين العقارية لسنة 1887 و1897. تأسيس اللجان المالية في 1897 والاستقلالية المالية سنة 1900م[6] سيطلق العنان أكثر للكولون ليسيطروا ويشرفوا على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر وبالتالي أصبحوا هم السادة الفعليين في البلد[7].

عوامل النهضة الفكرية ومظاهرها: كان المجتمع الجزائري قد أثقلت كاهله خمسون سنة من الكفاح المسلح وما خلفته من إجراءات ردعية وسجن وغرامات حرب وإبادة جماعية. فتفكك المجتمع الجزائري وتغيرت تركيباته. بحيث اختفت الطبقة الارستقراطية التقليدية بعد تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا. واضمحلت البرجوازية في المدن والتي كانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين بعد أن هاجر الكثير منهم والباقي نافسهم الأوربيون في أنشطتهم، وافتقرت طبقة الفلاحين الذين جردوا من أراضيهم، وأرغموا على بيع ما بقي منها نتيجة إرهاقهم بالضرائب[8]. هذه الطبقة الأخيرة كانت تمثل غالبية الجزائريين بما أنه في 1893، 93 ٪ منهم ما زالوا يعيشون في الريف. وتدريجيا سيحدث تغيير في هيكلة المجتمع. فقد توجه إلى المدن الكبيرة والعديد من مراكز الاستيطان الريفيون والقرويون الذين أصبحوا تجارا وحرفيين وأصحاب محالات وموظفين فخلقت المدينة إذا جوا جديدا للحوار والتطلع إلى الثقافة والمعرفة والتطور.

بعد أن تزعم الريف عمليات الكفاح المسلح طيلة القرن التاسع عشر، وبعد تدمير المجتمع الريفي، تعاقبت على عملية الكفاح المدينة وظهر دورها جليا. التعليم كان من أهم الأسباب التي أبرزت دور المدينة. لقد أصبح من الضروري والمستعجل تعلم لغة الأخر حتى يتم الحوار وإدلاء الرأي[9]. هذه اللغة التي كانت في البداية منبوذة كونها لغة المستعمر وتعلمها معناه موالاة لهذا المستعمر وإنكار للهوية الوطنية، أصبحت فيما بعد أداة ضرورية لمحاربة المستعمر والذود عن الهوية. تعلم العرب في نفس مدارس الفرنسيين خلق نوعا من الثقة في الذات والأمل في المستقبل وانزاح الحاجز الذي ظل يخيم على الرغبة في التحاور. بفضل التعليم إطلع الجزائري على أفكار القومية والحرية وحقوق الإنسان والمساواة. وهكذا ظهر المثقف المستعمر الذي وباسم شعبه بدأ يكتب. وأصبحت الكتابة واجبا والتزاما ومواقف. وظهر أدب المستعمر: أدب احتجاجي دفاعي ومطالب بالحقوق وأدركت هذه الطبقة الجديدة أن أسلوب الانتفاضات المسلحة لم يعد مجديا للتخلص نهائيا من القهر والاستبداد خاصة مع عدم توازن وتكافؤ القوى[10]. فاتخذوا أسلوبا جديدا للتعامل مع السلطات الفرنسية الاستعمارية خاصة وأن هناك عوامل جديدة داخلية وخارجية تجلت مع مطلع القرن العشرين والتي ستعطي دفعا قويا لبلورة الوعي وظهور بوادر النضال السياسي.

العوامل الخارجية تمثلت في ظهور النهضة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية، حيث دعا بعض المفكرون مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو والكواكبي إلى وحدة المسلمين في كفاحهم ضد الغزاة وقيام نهضة حقيقية تعتمد مبادئ الإسلام والعلم الحديث والاعتماد على التعليم والتربية الصحيحة للتخلص من المستعمر. ووصلت هذه الأفكار إلى الجزائر عن طريق جرائد المشرق التي كانت تسرب خفية مثل جريدة المنار والمؤيد من مصر والزهراء والحضارة من تونس والصباح من المغرب. كانت هذه الصحف تطلع المثقفين الجزائريين على الأوضاع السياسية والثقافية للعالم العربي الإسلامي، وأيضا تعطيهم إمكانية مقارنة ذلك بواقع بلادهم. وكانت لزيارة محمد عبدو أحد رواد هذا الفكر إلى الجزائر سنة 1903 أثرا في انتعاش الحركة الفكرية والإصلاحية. إضافة إلى انتشار أفكار القومية والتحرر في العالم وظهور حركات جديدة تنادي بذلك في العالم الإسلامي مثل "تونس الفتاة" و"تركيا الفتاة"[11]. انتعش النشاط الثقافي مع انتشار طبع الكتب العربية خاصة مع فتح المطبعة الثعالبية من طرف الأخوين رودوسي سنة 1896م.

وجود المطبعة شجع على التأليف. فصدرت دراسات ومؤلفات الجزائريين عالجت الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل أعمال الطيب مرسلي وبن شعيب والمكي بن باديس[12]. وظهرت الكثير من الكتابات التاريخية ككتابات ابن عمار سنة 1902، وابن مريم سنة 1907، ورحلة الورثيلاني سنة 1908، وموسوعة تعريف الخلف برجال السلف للشيخ الحفناوي سنة1907.

كما ظهرت جمعيات ونوادي ثقافية ساهمت في نشر الوعي وتوحيد الرؤى. من بين هذه الجمعيات الجمعية الراشدية التي تأسست سنة 1893 والتوفيقية سنة 1908 التي هدفت إلى التوعية وتطوير المعارف العلمية والاجتماعية من خلال محاضرات نشطها مثقفون مثل بن ميهوب، ابن زكري، بن سماية وغيرهم. ومن النوادي نذكر مثلا نادي صالح باي ونادي الترقي والتي دعت إلى البحث في أسباب التخلف والسعي لإيجاد سبل الرقي والنهضة.

في خضم هذا التحضير والتبلور جاء المشروع الاستعماري الخاص بالخدمة العسكرية الاجبارية في مرسوم 3 فبراير 1912م[13] الذي فرض التجنيد على الشباب الجزائري الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة ليزيد من حدة الغليان والاستياء الذي عرفه المجتمع الجزائري في هذه الفترة. فبينما تحمست السلطات الاستعمارية لهذا المشروع لتعزيز جيشها وهي مقبلة على حرب عالمية وخاصة أن جزءا منه كان بالمغرب بسبب الأزمة مع ألمانيا إضافة إلى أن فرنسا كانت بلد الابن

الواحد وهذا أثر سلبا على تعداد الجيش[14]، عارضه المعمرون كما كانوا قد عارضوا هجرة الجزائريين إلى المشرق لأنها تحرمهم من اليد العاملة إضافة إلى تخوفهم من كون تأدية الواجب العسكري قد يعطي للجزائريين الحق في المطالبة بالحقوق. خشي بعضهم هذا المشروع لأنه قد يكون سببا ملائما للقيام بثورة[15].

وبالفعل فلقد خلق قانون التجنيد الإجباري جوا من التوتر والغليان هدد بالخطر[16]. عبر الشعب الجزائري عن رفضه للخدمة العسكرية بطرق مختلفة:

المظاهرات: حدثت في كل انحاء الجزائر مظاهرات جماعية وتلقائية لمعارضة قرار التجنيد الاجباري. وقد وجدت اللجان التي كلفت بإحصاء الشباب وتجنيدهم صعوبة في أداء مهامها نتيجة تجمعات المتظاهرين ورفضهم الاستجابة لطلباتها. وقد رافقت لجان التجنيد فرق عسكرية من الصبايحية والمشاة تحسبا لأي مشكل[17].

الاختباء والهجرة: عبر الشباب الجزائري عن رفضه للتجنيد الاجباري بطريقة سلبية ولكن معبرة وهي الهروب والاختباء بالجبال، وحركة الهجرة إلى البلاد الإسلامية. فأغلب الجزائريين كانوا رافضين للتجنيد حتى ولو كان مرفقا بإصلاحات وحقوق سياسية. لقد رأى الجزائريون في هذا المرسوم تهديدا لدينهم زيادة على كونه وجها أخر من أوجه الظلم والاستغلال كما جاء على لسان أحد هم: إن هذا غير عادل، كنا لا نزال غير متكافئين مع الأوروبيين في الحقوق والامتيازات، وكيف نحن الآن سوف نصبح متساوين في هذا الواجب"[18].هناك من فضل قتل ولده على أن يسلمه للعمل في الجيش الفرنسي[19]. وقد عرفت عدة مدن موجات هجرة جماعية لبلاد المشرق فرارا من الخدمة العسكرية الاجبارية.

الانتفاضات المسلحة: كالتي كانت ببني شقران في 1914 وبالأوراس في 1916 والتي كان سببها المباشر التجنيد الاجباري.

كتابة العرائض: كتب الجزائريون عدة عرائض وصل بعضها حتى إلى البرلمان الفرنسي[20] وضحوا فيها موقفهم ضد التجنيد الإجباري. وقد استغلت فئة من النخبة هذا المرسوم للمطالبة بالحقوق السياسية.

كانت النخبة الجزائرية في هذه الاثناء تمثلها مجموعتان: كتلة المحافظين ويقصد بها كل الفئات التي دعت إلى المحافظة على قيم الدين الإسلامي ورفض التجنيس والتجنيد الإجباري سميت هذه

الفئة أيضا بالتقليديين وأحيانا بأصحاب العمائم القديمة. كانت تضم العلماء والمرابطين، شيوخ القبائل وبعض الملاك وأيضا المدرسين والصحفيين ونواب المجالس البلدية. نذكر منهم عبد القادر المجاوي، عمر بن قدور والميلود بن ميهوب. كان برنامج هذه الفئة يشتمل على النقاط التالية :

– المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين

– المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.

– الدعوة إلى الجامعة الإسلامية. – معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.

– إلغاء الإجراءات التعسفية. – استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي.

– نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية. – حرية الهجرة[21].

إضافة إلى كتلة المحافظين ستظهر على الساحة السياسية وبصورة تدريجية فئة جديدة ستتبنى بعض المطالب الاساسية لأبناء وطنها وهي فئة الشبان الجزائريون. ضمت هذه الجماعة طبقة مثقفة تخرجت من المدارس الفرنسية وكانوا مزدوجي اللغة. كانوا مؤيدين لقوانين التجنيس والحالة المدنية والخدمة العسكرية وكل التدابير التي من شانها تحسين أوضاع الجزائريين ولكن شرطهم كان المحافظة على الأحوال الشخصية. كان السيناتور جول فيري، الذي ترأس لجنة مجلس الشيوخ التي زارت الجزائر في 1891 أول من لاحظ أعراض حركة نخبة جديدة وأطلق عليها اسم "حزب الشباب" [22].

لقد عمل الفرنسيون كما هو شأنهم دائما على خلق النزاع بين الفئتين، المحافظين والشبان، فبعد أن كانوا يعتبون على النخبة التقليدية تبنيها لفكرة الجامعة الإسلامية، بعد ظهور الشبان أصبحوا هم المتهمون بالقومية وصار المحافظون أصدقاء فرنسا[23]. إن الشبان الجزائريين تأثروا فعلا بالأفكار الثورية لحزب تركيا الفتاة وأسلوب الجمعيات التونسية. ولكن تكوين وأهداف هذه النخبة كان خاص بالمجتمع الجزائري. ولقد وضح أحد الشبان وهو مختار الحاج سعيد في وصفه للشبان أنهم ببساطة شباب فرنسي جزائري يطالب بمجموعة من الإصلاحات لتحسين الوضع الاجتماعي وأن أمالهم ومطالبهم هذه عادلة وشرعية[24].

نشاط حركة "الشبان الجزائريين" ومطالبها: عمدت هذه النخبة الجديدة على اتخاذ عدة وسائل لإسماع صوتها ولفت انتباه الفرنسيين في الجزائر وفي الميتروبول. و كانت الصحافة من أنجع الأساليب للتعبير وطرح المشاكل ورفع المطالب. تعتبر El-Hack[25] من أولى المحاولات الصحفية

في هذا المجال. أنشئت في عام 1893 بهدف "إبلاغ السكان المسلمين والتعبير عن همومهم". نقرأ في عددها الأول: "لقد قرر العرب أخيرا، الدفاع عن حقوقهم التي انتهكت ورفع أصواتهم التي كانت غير مسموعة، كان لدينا مدافعين من بين الفرنسيين، لكنهم نادرين. اليوم نحن سنتحدث بأنفسنا. بالتأكيد أصواتنا ستكون منخفضة وضعيفة، لكنها ستنتهي بإحداث دوي في الدوائر الحكومية". صدرت الصحيفة لمدة ثلاثة أشهر فقط[26] ومع ذلك، كانت أول خطوة كبيرة نحو الصحافة الجزائرية البحتة التي دافعت عن مصالح الجزائريين. وهذه الرغبة في إنشاء الصحافة الوطنية أصبحت أكثر اصرارا وأكثر قوة في أوائل القرن العشرين. فلقد تم إنشاء العديد من الصحف في هذه الفترة لتوعية وتمثيل الجزائريين نذكر منها جريدة المغرب 1903 والمصباح 1904، والهلال 1906، و كوكب إفريقيا 1907، والجزائر 1908، والحق الوهراني 1911، L'Islam و Le Rachidi عام 1912 الفاروق وذو الفقار 1913 في الوقت الذي ذعرت غالبية الجزائريين وصدمت من جرأة الحكومة الفرنسية عند فرضها الخدمة العسكرية على رعاياها المقهورين، رأى الشبان الجزائريون في هذا القانون بداية ممكنة لنهاية الظلم والقمع و"السلطة المطلقة". كان فرض الخدمة العسكرية دليلا جديدا اضيف إلى ملف الدفاع عن حقوق الجزائريين.

بينما عارضت الفئة الأولى من النخبة قانون التجنيد الإجباري ستجعل منه الفئة الثانية نقطة مساومة لكسب بعض المطالب. ولكن لاحقا في 1919 سيلاحظ أن المواقف ستتباين بين أعضاء الفئة الثانية نفسها.

تطبيق قانون الخدمة العسكرية حمس حركة الشبان الذين رأوا فيه فرصة لتحسين الوضع الاجتماعي للمجندين خاصة وللجزائريين بصفة عامة. فقد كثفوا نشاطهم في هذه الفترة. فكتبوا العرائض وأرسلوا الوفود إلى باريس لطرح مطالبهم أمام كبار المسؤولين الفرنسيين. فكان وفد عمر بوضربة في أكتوبر 1908 والذي استقبل من طرف رئيس الوزراء كليمنصو والذي وعدهم ببعض الإصلاحات مثل انتخاب النواب الجزائريين في المجالس العامة للعمالات بدل تعيننهم. ووفد أخر برئاسة بن تامي الذي استقبله بواناكري في جوان 1912. ومن عرائض هذه الفترة نذكر عريضة جوان 1912 والتي بعث بها نواب قسنطينة في نفس الوقت إلى كل من الرئيس الفرنسي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية ووزير الحربية وإلى البرلمان بغرفتيه. وضح أصحاب العريضة أن المرسوم الخاص بالتجنيد الاجباري :

1- منافيا للديمقراطية، لأنه فرض على الفقراء فقط وهو بالتالي يعارض مبدأ المساواة الذي ينص عليه القانون العام الفرنسي و كذلك مبادئ الشريعة الاسلامية.

2 ـ مهينا للجزائريين لأنه وعدهم تعويضا قدره 250 فرنك وهذا يجعلهم كمرتزقة لا كجنود والأمر فيه جرح لكرامتهم.

3- غير عادل لأنه جعل الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين. وجعلهم يجندون عند سن 18. كما أنّ ذلك القانون غير عادل لأنه فرض على الجزائريين حملا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية. اشتملت العريضة على مجموعة من المطالب نجدها في الكثير من العرائض الأخرى ومنها:

– الغاء قانون الانديجينا والمحاكم الزجرية. المساواة في الضرائب وفي التمثيل النيابي. بالنسبة للمجندين طالبت العريضة برفع سن التجنيد من 18 إلى 21، بتخفيض سنوات التجنيد من 3 سنوات إلى سنتين وبإلغاء المكافئة المالية (250 فرنك) التي وعد بها المجند. أكدت جل عرائض النخبة على المطالبة بالحق في تمثيل نيابي جدي[27]. وهذا المطلب تعبير جلي على التغيير الكبير الذي أصبحت عليه ثقافتهم ووعيهم السياسي. لأنهم رأوا أنه بالتمثيل الصحيح في المجالس المحلية وفي البرلمان الفرنسي ستصل قضية الشعب الجزائري وظلم المستعمر إلى أعلى سلطة وقد يثار الرأي العام وينصفون.

نتيجة الضغط الذي أحدثه نشاط النخبة الجزائرية الذين اقترحوا على السلطات الفرنسية قبولهم التجنيد الإجباري للمسلمين الجزائريين بشرط إحداث تغيير في السياسة الفرنسية اتجاه هؤلاء ونتيجة حالة عدم الاستقرار المنذرة بالخطر، بدأ الرأي العام الفرنسي يظهر القلق بشأن حالة الجزائر. وينادي بإصلاحات. قاد حملة الرأي العام الفرنسي الأندجينوفيليين les indigénophiles[28] وكان يمثلهم: بعض النواب والمثقفين والناشرين والصحفيين المستقلين على رأسهم جريدة le Temps[29]، كان هدفهم تهدئة عواطف الوطنيين الجزائريين والإبقاء على سمعة فرنسا قوية في الجزائر ومنع ظهور أي حركة انفصالية، كون هؤلاء الليبراليون ما يعرف "بالاتحاد الفرنسي– الأهلي" الذي ترأسه المفكر شارل جيد وضم عناصر مثقفة مثل جون جوريس، آلبان روزي، ميسيمي وفيري، كما تكونت جماعة في المجلس الوطني الفرنسي لدراسة الأوضاع في الجزائر، أوصى مجلس النواب الفرنسي في 9 فبراير 1914 عند اختتامه المناقشات البرلمانية والتي اهتمت

طيلة ثمانية حصص بـ"المسألة الأهلية"[30] بتحسين وضع الجزائريين. بالرغم من أن اهتمام الفرنسيين لم يكن إلا من أجل تحسين صورتها أمام الرأي الدولي وكسب شعوب مستعمراتها كحلفاء لها. ولكن هذه الالتفاتة الخاصة التي لم يحظ بها الجزائريون من قبل شجعت نوعا ما الشبان لتطوير عملهم. نشاط الشبان سيشتد و يقوى بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد أن عززوا في 1913 بانضمام عضو مهم سيكون له دورا بارزا في نشاطها السياسي في بداية العشرية الثانية من القرن العشرين و هو الأمير خالد.

الأمير خالد الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر بطل المقاومة الجزائرية. ولد سنة 1875 بدمشق ونشأ بها .درس بثانوية لوي لو غرون بباريس وتخرج من المدرسة العسكرية سانت سير وعمل بالجيش الفرنسي وارتقى إلى رتبة قبطان في 1908م. التاريخ النضالي لعائلته ومعرفته بالحضارة العربية الاسلامية وتكوينه وخبرته العسكرية واحتكاكه بالمهاجرين الجزائريين سواء في دمشق أو فرنسا واطلاعه على الافكار التحررية العالمية كلها كانت عوامل ساهمت في بناء وعي وثقافة سياسية أهلته لأن يكون له أثرا فعالا في النضال السياسي الجزائري.

نسب الأمير خالد إلى الجيل الثاني من حركة الشبان بعد انقسامهم في 1919 إلى اتجاه نادى بالمساواة مع تجنيس كلي واتجاه طالب بإصلاحات ومساواة في إطار الشخصية الإسلامية. تزعم خالد الاتجاه الثاني الذي اعتمد في نشاطه السياسي على وسائل مختلفة أهمها

الإنتخابات: تمكن الأمير خالد من الفوز على فئة الادماجيين من النخبة في انتخابات المجالس البلدية في ديسمبر 1919. تعتبر هذه الانتخابات نقطة تحول في تاريخ النخبة التي انقسمت إلى نخبة مطالبة بإصلاحات في إطار الشخصية الإسلامية تزعمها الأمير خالد ونخبة إدماجية بزعامة ابن التهامي وابن عيسى. تحصلت جماعة الأمير على 940 صوتا مقابل 340 صوتا لصالح جماعة ابن التهامي. اعتبر هذا الانتصار دعما لأنصار الاتجاه الاصلاحي الوطني وضربة قاضية لدعاة الادماج. كما أكسبت الأمير مساندة شعبية واسعة دعمت برنامجه السياسي القائم على المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق مع الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية. نتيجة تواطأ دعاة التجنس والإدماج مع الإدارة الاستعمارية وغلاة المعمرين أجبر الأمير على مغادرة الجزائر، بعد أن اتهموه بالتعصب والتطرف السياسي. لكن نشاط الأمير استمر حتى بعد نفيه وتبنت أفكاره عناصر واصلت نضالها في إطار الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد ذلك.

الجمعيات: من مظاهر النشاط السياسي في الجزائر في اعقاب الحرب العالمية الأولى انتشار جمعيات إسلامية في مختلف المجالات الرياضية الثقافية والتعليمية. دعم الأمير خالد الكثير من هذه الجمعيات وترأس إحداها وهي جمعية الإخاء الجزائري. ضمت الجمعية نخبة من المثقفين الجزائريين من بينهم القائد حمود، وزهير بن سماية، ويوسفي حميدة وغيرهم ممن خدموا النخبة الوطنية مع بداية القرن العشرين. ومن أهداف الجمعية أنها وجدت لخدمة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية وتعبئة الجزائريين، وتكثيف الجهود وتوضيح التضحيات الجسام التي بذلها الشباب الجزائري إلى جانب فرنسا فى الحرب العالمية الأولى، و كذا تحسيس الجزائريين بالقضايا السياسية، والمطالبة بإلغاء القوانين الفرنسية الجائرة وتمثل عادل للجزائريين للمسلمين في المجالس الجزائرية وتعميم التعليم وفتح الطرقات واختيار القيادة بطريقة الانتخاب.

الصحافة: أسس الأمير خالد جريدة الإقدام سنة 1920 للتعبير عن أفكاره والدفاع عن فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية. كانت الجريدة تتتبع نشاطه وتغطي تجمعات حركته وخطاباته. عرفت جريدة الإقدام بحدة الأسلوب وجرأتها في معالجة والدفاع عن القضية الجزائرية. تأسيا بمواقف الجريدة وصاحبها أسس حزب نجم شمال افريقيا جريدتين في 1927 : الإقدام الباريسي. والإقدام الشمال الإفريقي اللتان كانتا امتداد لجريدة الإقدام التي عطلتها فرنسا في الجزائر سنة 1923م.

العرائض : من أشهر عرائض الأمير خالد تلك التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي ويلسن في ماي 1919[31]. جاءت العريضة في أربعة صفحات مكتوبة على الآلة الراقنة باللغة الفرنسية. بعد أن ذكّرت العريضة بالمقاومة الجزائرية التي ميزت القرن التاسع عشر، استعرضت العلاقات الجزائرية الفرنسية التي تميزت بعدم الوفاء بالوعود من الجانب الفرنسي والاستيلاء على الأحباس وعلى الأراضي الخصبة وإثقال كاهل السكان بالضرائب والقوانين الاستثنائية. بعد ادانة الاحتلال الفرنسي وربط حاضر المقاومة الجزائرية بماضيها، طالب كاتب العريضة بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر.

نشاط الأمير خالد في دفاعه عن مصالح اخوانه المسلمين الجزائريين والجرأة التي ميزت خطابه أكسبته احترام وتقدير ابناء ووطنه ولكن جلبت له ايضا العداء الفرنسي. بعد نفيه إلى الاسكندرية في 1923 واصل نشاطه وبعث برسالة في 1924 إلى رئيس الوزراء الفرنسي هيريو مؤكدا فيها على

مطالب وحقوق الجزائريين. ويعتبر بعض المؤرخون أن الأمير خالد هو واضع القواعد الأولى لحزب نجم شمال افريقيا الذي تأسس في 1926 والذي كان له دورا بارزا في تطور الحركة الوطنية والنضال السياسي، وكان له الفضل الكبير في الدفع بالقضية الجزائرية نحو الإمام. بالرغم من قصر مدة النشاط السياسي للأمير خالد، إلا أنه ترك أثرا بالغا في مسار النضال السياسي التحرري فلقد كان في نفس الوقت حلقة وصل ومرحلة انتقالية بين المقاومة المسلحة التي ميزت القرن التاسع عشر وبين الحركة الوطنية التي عرفها الجزائر مع بداية القرن العشرين.

لقد واجهت طبقة النخبة في بدايتها عراقيل متعددة منها طبيعة المجتمع الجزائري وسوء التفاهم وسياسة القمع والاضطهاد الفرنسية، ولكن دورهم ومساهمتهم النضالية كانت هامة ومؤثرة. فبصحافتهم ووفودهم وعرائضهم وبمناداتهم بتطوير المجتمع وتحسين أوضاعه وبمحاربتهم للتخلف والاستغلال وبمطالبتهم بالمساواة، خلقت النخبة ضميرا وطنيا جديدا وطريقة جديدة في المقاومة ومناهضة الاستعمار[32].

الحركة الوطنية والأحزاب السياسية لم تظهر فجأة وبصورة كاملة وإنما كان لابد من المرور بمراحل تدريجية مثل العمل السري عن طريق الجمعيات والنوادي والمطالبة بإصلاحات وفي بعض الأحيان التظاهر بالولاء للسلطات. المطالبة بالمساواة الذي ركز عليه الشبان في هذه الآونة لم يكن هدفا وإنما وسيلة ومرحلة من المراحل والأرض الخصبة التي ساعدت على نمو وتطور أفكار تحررية تبنتها أحزاب منظمة فيما بعد طالب بعضها بالاستقلال وسعوا لتحقيقه بالوسائل السلمية أولا ثم افتكوه بفضل ثورة عارمة ضمت كل التوجهات السياسية و كل فئات الشعب.

الهوامش:

1– لقد علق أحد الفرنسيين واصفا وضع الاحتلال في الجزائر في هذه لفترة أن "الاحتلال المادي للجزائر، أي احتلال الأرض قد انتهى و لكن الاحتلال المعنوي أي احتلال الشعب لم يتم بعد" أنظر:

FONTIN-CLAUZEL « Un côté de la question algérienne : Les indigènes musulmans » *N.R.*, février 1890. pp306-329

2– المكي بن باديس، عضو المجلس العام بمقاطعة قسنطينة و احد للمثقفين الذين اهتموا بشؤون إخوانهم في هذه الفترة كتب دراسة نقدية لهذا المرسوم ووضح عدم صلاحيته

Mekki Ben Badis : *Renseignements pour le gouverneur ; divers intérêts de la population musulmane en Algérie*, publié en 1889

المرسوم انتقد أيضا في العريضة التي أمضاها 1700 شخص ووجهت إلى البرلمان الفرنسي سنة 1887 للاحتجاج على مشروع قانون التجنيس الذي قدماه ميشلان و قوتيي .

Mémoire adressé à la commission sénatoriale de l'Algérie par les conseillers municipaux indigènes et les notables musulmans de la ville de Constantine, Constantine, 1891, 35p.
S.H.A.T., 1H 1003. عبر الجزائريون أيضا عن معارضتهم لمرسوم 10 سبتمبر 1886 في عريضة أهل تلمسان إلى وزير الحربية سنة 1891.

3– حول قانون الانديجينا الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الاهالي دون محاكمة، بدعوى حفظ الأمن. حول السلطات الادارية حق سجن الاشخاص و مصادرة املاكهم دون صدور حكم قضائي يقضي بذلك.شرع القانون أيضا مبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع حادث في أي مكان و فرض العقوبات الجماعية على سكان المكان. أنظر يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830 ـ1954 الجزائر 1983. صص. 41ـ42---4 ـ من المخالفات التي يعاقب عليها بالاندجينا : التنقل بدون رخصة، الامتناع عن تقديم المئونة لأعوان السلطة الإدارية، التأخر في دفع الضرائب، لتجمع لأكثر من خمسة أشخاص أو التلفظ بعبارات معادية لفرنسا. وكانت تفرض على المتهم غرامة مالية أو يسجن أو يجبر على أعمال سخرة. و أحيانا كان تعوض عقوبة السجن بأعمال السخرة نظرا لتكاليف للسجون على الإدارة. أنظر:
MENERVILLE, *Dictionnaire de la législation algérienne,* Paris, Alger 1884. AUMONT-THIEVILLE, J., *Le régime de l'indigénat en Algérie,* Paris, 1906, و أيضا
C.A.O.M., 12H 10 , Indigénat, loi du 21 décembre 1897.

5– من بين قوانين التجنيس في نهاية القرن التاسع عشر كان مشروع ميشلان و قوتيي في 1887 ومشروع مارتينو سنة 1890 ومشروع جوريس سنة 1898---6– صدر القانون في 19 ديسمبر 1900.---7– المجالس المالية هي لجان تأسست بموجب قرار 23 أوت 1897, دورها استشاري في المسائل المالية والاقتصادية وتقدم تقاريرها الى الحاكم العام. من بين ستين عضو يوجد عشرون جزائري (C.A.O.M., 8 13H---8- يحي بوعزيز، نفس المرجع، صص. 38ـ39.---9– في كثير من عرائض الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان الجزائريون يوضحون الفرق بينهم وبين أسلافهم والتغيير الذي طرأ على علاقاتهم بالمستعمر وعلى نظرتهم الجديدة ومحاولاتهم لفتح طريق للحوار. حيث أنهم كانوا غالبا ما يعتبون على السلطات إصرارها على تجاهلهم اتقاما لما فعل أجدادهم. فهاهم مثلا القسنطينيون يقولون في عريضتهم إلى ملكة بريطانيا سنة 1871 : "في 1830 اعلنت الحكومة الحرب على أسلافنا الذين لم يبقى منهم اليوم سوى عدد ضئيل" وهذا ما اكده الطيب مرسلي في 1891 حيث يقول : "من المؤكد أن الأهالي لذين عاصرو كوارث الاحتلال و الذين كافحوا من أجل بلدهم ومن اجل حرياتهم منذ ستين سنة لايمكنهم أن يحبوا الفرنسيين ولكن كم من هؤلاء لا يزالوا على قيد الحياة... نحن نأمل من حكامنا الكثير"
MORSLY," *contribution à la question indigène en Algérie,* Constantine 1894, 104p. pp. 64-65

10– لابد من الإشارة إلى أن الانتفاضات الشعبية استمرت حتى في بداية القرن العشرين كتلك التي حدثت في عين تركي في 1901 وفي عين بسام في 1906 وفي الأوراس في 1916 ---11– حول عوامل ظهور الوعي السياسي و إرهاصات الحركة الوطنية انظر أعمال أبو القاسم سعد الله خاصة *الحركة الوطنية الجزائرية* الجزء الثاني وأيضا:

BENCHNEB, R., « Le mouvement intellectuel et littéraire algérien à la fin du XIXème et au début de XXème siècle », *R.H.O.M.* 1983, SAADALLAH, A., - *La montée du nationalisme algérien 1900-1930.* Alger, 1985, 383p, MILLET, Ph., « Les Jeunes Algériens », *R.P.*, 1913, pp.158-180, MERAD, A., « Islam et nationalisme arabe en Algérie à la veille de la première guerre mondiale », *Oriente Moderno,* N° 4-5, 1969, pp. 213-222

12– المؤلفات الصادرة بالفرنسية، مرتبة هنا ترتيبا كرنولوجيا حسب سنة النشر :

ABDELLAH, officier et rédacteur de *l'Akhbar, - De la justice en Algérie*, Alger, 1880.
- De la sécurité dans les villages et les tribus, Alger, 1880.
- la vie intime des tribus, Alger, 1880.
TOUNSI Ahmed ben Mouhamed, Chavalier de la légion d'honneur et interprète militaire, *L'insécurité en Algérie. Ses causes, les moyens de rétablir la sécurité d'autrefois,* Constantine, 1880.
BEN BADIS MEKKI et BEN SLIMEN Ahmed, « Réflexions des erreurs et fausses appréciations relatives aux incendies survenus en août 1881 » in *B.S.F.P.I,* juin 1882.
BEN BADIS MEKKI, conseiller général, *Renseignements pour le gouverneur ; divers intérêts de la population musulmane en Algérie,* Constantine, 1889,
KHOUDJA, L. avocat près de la mahkama de Bône, *A la commission du Sénat. La question indigène par un français d'adoption,* Vienne, 1891.
MORSLY, T., conseiller municipal et médecin, *Contribution à la question indigène,* Constantine, 1894.

BEN CHOAIB, A., professeur à Tlemcen, - *De l'assimilation des indigènes musulmans de l'Algérie aux Français*. in compte rendu du congrès international de sociologie coloniale, Paris 1900.
HAMET, I., officier interprète principal à l'Etat Major de l'Armée, *Les Musulmans français du Nord de l'Afrique*, Paris, 1906.
BENALI FEKAR, licencier de droit et professeur à la Chambre de commerce de Lyon. « La représentation des musulmans algériens », *Revue du monde Musulman*. Janv. –févr. 1909
BENHABILES, CH., officier et professeur, *L'Algérie française vue par un indigène*, Alger, 1914.
وشهدت بداية القرن العشرين الاهتمام بالتراث الوطني المكتوب. حيث قام محمد بن شنب بنشر مؤلفات في التاريخ كتبها جزائريون مثل *نحلة اللبيب* (*بأخبار الرحلة إلى الحبيب* لابن عمار سنة [1908]و *عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية للغبريني* [1910].
Bencheneb. M. « Quelques historiens arabes modernes de l'Algérie ». *RA*, pp 475-499).
كما ألف للعلم و الصحفي أبو القاسم الحفناوي كتابا يعتبر موسوعة تراجم بعنوان : *تعريف الخلف برجالات السلف. نشر الجزء الأول سنة 1903 و الثاني سنة* 1907
وأول رواية باللغة الفرنسية تم نشرها على شكل رواية مسلسلة على صفحات *الحق الوهراني* سنة 1912من تأليف أحمد بوري بعنوان : « Musulmans et chrétiennes »
13– لقد سبق مرسوم 1912 حول التجنيد الإجباري مشاريع أخرى. كان الهدف منها استغلال الشباب الجزائري و إبعاده عن المقاومة و عن القيم الإسلامية و دمجه. من هذه المشاريع نذكر مثلا : مشروع موليير عام 1845، مشروع الجنرال استرشوزي سنة 1857 ، مشروع البرلمانيان تومسون و ايتيان سنة 1889، و مشروع مسيمي، المكلف بميزانية الحرب، سنة 1908. في أرشيف أكس ان بوفس يوجد تقرير رئيس لجنة التحقيق حول مشروع مسيمي و هو الكولونيل ريديي أنظر :
A.N.O.M., 3H 61. Rapport de 242 pages écrit par le lieutenant colonel REDIER, président de la commission sur le service militaire en Algérie et en Tunisie, daté du 15 mars 1908.
تجدر الإشارة إلى أن مسيمي أصبح بعد ذلك وزير الحربية و أرشيفه الخاص المحفوظ في الأرشيف الوطني الفرنسي يحتوي على معلومات كثيرة حول عمليات تجنيد الجزائريين. أنظر
C.A.R.A.N., Fonds Messimy : 509 AP, notamment le carton 509 Ap/ 5 : Messimy, ministre de la Guerre, qui contient un dossier intitulé : Recrutement des indigènes algériens, 1907-1914
14 – Le président du conseil, ministre de l'intérieur au gouverneur général, le 23 juillet 1908 A.N.O.M., 3H 60.
15– DEMONTES, V., « L'Algérie », *L'Afrique Française*, janvier 1908
و نشرت أيضا بعض ردود فعل المعمرين على صفحات جريدة *La Dépêche Algérienne*
16 – DEMONTES, V., « L'Algérie », *L'Afrique Française*, octobre 1908.
17 –A.N.O.M., 3H 60, Rapport sur les opérations de recensement effectuées en Algérie du 15 septembre 1908 au 1er janvier 1909 en exécution des prescriptions du décret du 17 juillet 1908.
18 – *Al-Akhbar*, partie arabe n° 13695, 31 décembre 1912
19 – C.A.O.M., 3H 60, Lettre du maire de Bir Khadam au préfet d'Alger, le 25 novembre 1908
20 – MURATI, S., « La conscription et les pétitions indigènes. Rapport par monsieur Messimy » *R.I.*, juillet 1912 et aussi MESSIMY, *Le statut des indigènes de l'Algérie*, Paris 1913, 73 p
21 – أبو القاسم سعد الله ، *الحركة الوطنية الجزائرية*، الجزء الثاني، دار البصائر، الطبعة السادسة، 2009.
22– أشار إلى وجودهم جول فيري عندما زار الجزائر كرئيس للجنة السيناتورية سنة 1891 وسماهم "حزب الشبان" le parti des jeunes أنظر :
Fonds de Jules Ferry, Bibliothèque municipale, Victor Hugo, à Saint-Dié, Aa. Carnets de notes. Ab 1 et Ab 5
23 – *La Dépêche de Constantine*, 20 janvier 1914, citée par BENHABILES, - *L'Algérie française vue par un indigène*. Alger, 1914, 195p. p. 127
24– La lettre de Hadj Sa'id adressée à *la Dépêche de Constantine* est reproduite par BENHABILES, op. cit. pp 128-131

25 ـ تأسست بمساعدة بعض الفرنسيين و من الجزائريين نذكر بنقي سليمان، عمر سمار وخليل قايد العيون. نقرأ كعنوان جزئي . جريدة سياسية أدبية تهتم بمصالح الجزائريين العرب.أنظر :

IHADDADEN, Z., *Histoire de la presse indigène en Algérie. Des origines jusqu'en 1930*, publié en 1983.

26– لقد ظهرت بوادر صحافة مدافعة عن حقوق الجزائريين منذ نهاية القرن التاسع عشر؛ مثل جريدة *المنتخب* التي تأسست في ابريل 1882، ولكنه تم إيقافها بعد تسعة أشهر وذلك بعد الحرب التي أعلنتها ضدها الصحافة الكلونيالية مثل *Courrier du Bône* و le *Républicain* التي وصلت حتى إلى اتهامها بأنها وراء مقتل حراس غابة في منطقة تقع بين الميلية والقل. *المنتخب* 11 جوان 1882.

27 ـ حرمت السلطات الاستعمارية الجزائريين من أي تمثيل نيابي جدي يخدم مصالحهم و يسمع أصواتهم. فقد ألغت نظام التمثيل التقليدي وهو نظام الجماعة منذ 1863. وفي مجالس البلديات كاملة الصلاحيات كان الجزائريون يعينون من الحكومة على ان لا يتجاوز عددهم ربع مجموع أعضاء المجلس. في مجالس العمالات يعين الحاكم العام ستة أعضاء فقط من الجزائريين مهما كان عدد أعضاء المجلس العام. لم يكن للجزائريين نواب وممثلين لهم في المجلس الوطني في فرنسا في حين كان للمعمرين حق انتخاب شيوخ وممثلون لهم في هذا المجلس وأيضا في باقي المجالس في الجزائر.

28– يصف دانيال ريفي هؤلاء الليبراليين المتعاطفين مع الجزائريين بأنهم "مجموعة من المثقفين البورجوازيين الليبراليين الجمهوريين التقدميين الذين أرادوا الرقي بالأهالي من شعب منبوذ إلى شعب حليف لفرنسا. كانوا يمثلون ضمير الجزائر الفرنسية و في نفس الوقت قوة تدعو إلى اتفاق بين فرنسا و الأهالي"

RIVET, D., *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation.* Paris, Hachette, 2002, 460p. p. 194.

29ـ من بين أهم محرري هذه الجريدة الذين اهتموا ب " المسألة ألاهلية" نذكر:

André TARDIEU, Paul BOURDE et Pierre MILLE.

30– جرت هذه الحصص في 16، 17، 23 و 27 ديسمبر 1913 و 27 يناير و 3، 7، و 9 فبراير 1914.

31–. أول من كتب عن موضوع هذه العريضة هما المؤرخان أبو القاسم سعد الله : عريضة الامير خالد إلى الرئيس ويلسون سنة 1919م، في مجلة التاريخ نصف السنة الثاني 1981 و شارل روبار أجرون:

la pétition de l'émir khaled au président Willson 1919, Revue de l'histoire maghrébine , 1980 pp 199-209

32– أبو القاسم سعد الله *الحركة الوطنية الجزائرية* الجزء الثاني. ص 172

Abstract

The end of the nineteenth century and early twentieth century marked an important turning point in the history of Algeria and the history of the struggle of its people against the French occupation. Various factors have contributed to the emergence of political consciousness and a new elite and different ways to struggle and fight against colonialism.